



السياسة الخارجية التركية اتجاه لبنان: بين متغيرات الواقع واحتمالات المستقبل

م.د تمارا كاظم الاسدي

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

تسعى تركيا لتعزيز دورها كقوة إقليمية عبر توسيع نفوذها في لبنان مستفيدة من الأزمات الإقليمية وموقع لبنان الاستراتيجي والتنافس مع السعودية والإمارات على الزعامة، وتأمين مصالحها في صراعات الطاقة في الشرق المتوسط، ومن هنا تستخدم تركيا أدوات عدة بعضها صلب وأخرى مرنة أو ناعمة، تتجسد الأدوات الصلبة في مدى التدخل بالازمات الإقليمية، في حين الأدوات الناعمة عبر دعم الروابط الثقافية والتواصل مع التيارات السياسية اللبنانية المختلفة، مما يعكس الإستراتيجية العثمانية الجديدة التي تسعى لتعزيز الوجود والنفوذ التركي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الدور، تركيا، السياسة الخارجية، لبنان.

Turkish Foreign Policy towards Lebanon: Between the Variables of Reality and the Possibilities of the Future

Dr. Tamara Kadhim Al-Asadi

Al-Mustansiriya University/College of Political Science

Abstract:

Turkey seeks to enhance its role as a regional power by expanding its influence in Lebanon, taking advantage of regional crises, Lebanon's strategic location, and competition with Saudi Arabia and the UAE for leadership, as well as securing its interests in Eastern Mediterranean energy conflicts. To achieve this, Turkey employs various tools, some hard and



others soft. Hard tools are manifested in the extent of intervention in regional crises, while soft tools are exercised through supporting cultural ties and engaging with different Lebanese political movements. This reflects the new Ottoman strategy aimed at strengthening Turkey's presence and influence in the region.

Keywords: role, Turkey, Foreign policy, Lebanon.

المقدمة:

تمثل لبنان حالة نموذجية لجميع دول الشرق الأوسط المرتبطة بالخارج ليس فقط فيما يتصل بسياساتها وتفاعلاتها الخارجية التي ترجع للفكرة الرئيسة التي تستند عليها الدولة اللبنانية بدءاً من نشأتها وحتى الآن فقوام الدولة اللبنانية وجوهرها ليس سوى انعكاس لعوامل خارجية تأتي في مقدمتها تركيا التي وجدت لها صدى قوياً في النسيج اللبناني الداخلي لدرجة أن التباينات بين القوى الخارجية التركية المعنية بلبنان كثيراً ما تتضاءل أمام الفجوات الواسعة بين القوى اللبنانية ذاتها ولا ترتبط هذه المشكلة بقوى لبنانية بعينها ولا بمرحلة زمنية محددة وإنما هي سمة ثابتة نشأت مع تكوين الدولة اللبنانية وأصبحت ملازمة لها، كما أن هذا الارتباط الخارجي بتركيا كان سبباً رئيساً في وراء الكثير من أزمات لبنان، وتنامي الدور التركي في لبنان هو من السمات التي انطبقت على سائر مراحل التاريخ السياسي اللبناني، إذ يتبين بجلاء كثافة التدخلات التركية وهيمنتها على لبنان، ووفقاً لذلك ينتظر لبنان دائماً نجاح وتسويات من الخارج من قبل تركيا وأغلب هذه التسويات مجرد مسكنات لا تحل المشكلات من أساسها ذلك لأن كل دولة عربية لها مشكلاتها العالقة، أو المستعصية ومن لا يقدر على حل مشكلته لن يحل مشكلة سواه بل يعمل على تعقيدها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح معالم التغيير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ بما يساهم في توسيع المعرفة حول الدور التركي في لبنان بعد هذه التحولات، فضلاً عن تقديم تحليل معمق لفهم التفاعلات الإقليمية ومدى تأثيرها على هذا الدور، بما يعزز الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية.

أشكالية البحث:

تقوم أشكالية البحث على طرح تساؤل رئيس يتمثل في إلى أي مدى تمثل السياسة الخارجية التركية الحالية في لبنان أداة فاعلة للتأثير الإقليمي، وكيف ستتشكل أفاقها المستقبلية في ظل التجاذبات السياسية والأزمات الداخلية اللبنانية؟.

فضلاً عن ذلك تتدرج اسئلة ثانوية تتمثل في:

- ما هي أبرز أدوات السياسة الخارجية التركية في لبنان؟
- كيف تغير الدور التركي في لبنان بعد عام ٢٠٠٢ وتأثير التنافس الإقليمي على هذا الدور؟
- ما هو مستقبل الحضور التركي في لبنان؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها تأسست الواقع الحالي للسياسة الخارجية التركية في لبنان على مزيج من "القوة الناعمة" عبر المساعدات، المنح التعليمية، والروابط التركمانية، وسكان شمال لبنان، و"الدبلوماسية النشطة" دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الإقليمية المهيمنة تقليدياً.



مناهج البحث:

من أجل رصد وتتبع إبعاد الدور الإقليمي التركي الإخذ بالتبلور بعد تولي حزب العدالة والتنمية يقتضي اعتماد المنهج التحليلي لدراسة تأثير العوامل الداخلية والإقليمية على سياسة تركيا تجاه لبنان، إلى جانب المنهج التاريخي للأستعانة به لتوضيح التطور في الدور التركي في لبنان بعد عام ٢٠٠٢، فضلاً عن المنهج الاستشرافي لتوقع وبناء سيناريوهات محتملة للدور التركي في لبنان في المستقبل.

هيكلية البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة يبحث المحور الأول في تطور السياسة الخارجية التركية اتجاه لبنان بعد العام ٢٠٠٢، في حين يتناول المحور الثاني أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان في ظل التفاعلات الإقليمية، وأخيراً يأتي المحور الثالث لبيان مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان.

المحور الأول

تطور السياسة الخارجية التركية اتجاه لبنان بعد العام ٢٠٠٢

لقد قام حزب العدالة والتنمية بتحويلات جوهرية ذات صفة إيجابية في السياسة الخارجية التركية عند وصوله إلى الحكم في نهاية عام ٢٠٠٢ معتمداً على إيدولوجية الحزب والخلفية الإسلامية لقادتها فأخذت بتنفيذ سياسة التوازن المتمثلة بعلاقاتها الخارجية مع مجمل القضايا، إذ تسعى تركيا أن تكون طرفاً محورياً في الشرق الأوسط، معتمدة على تكتيكات جديدة منها قوة المبادرة الدبلوماسية التي تمثلت بمبادرات الوساطة بين أكثر من جهة إقليمية ودولية مع الاحتفاظ بعلاقات متميزة مع لبنان، وعلى الرغم من إنها كانت تسعى من خلال سياستها الخارجية نحو مستقبل أوروبي إلا أنها لا تزال تربطها بمنطقة الشرق الأوسط عدة روابط ومصالح، وقد ظهرت الحاجة



الماسة لهذا الدور بعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار عام ٢٠٠٣ (جمال محمد، ٦٤، ٢٠١١-٦٥)، ولهذا فإن الاستراتيجية التركية نحو الشرق الأوسط تأتي من خلال سعيها لتحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق اتباعها أسس عدة أهمها:-

- ١- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة أي أن تكون تركيا مصدراً لحل المشكلات بين الشرق والغرب ومركز لإرساء السلام العالمي والإقليمي.
- ٢- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية.
- ٣- الانتقال من السياسة الجامدة والسكون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة (عبد مطر، ٢٠٧، ٢٠١٣).

- ٤- الدخول بقوة على خط الصراعات في المنطقة لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط للخلافات في الشرق الأوسط.
- ٥- تجنب الدخول في لعبة الاصطفاف في المنطقة والمحاور الإقليمية بما يعظم الصورة التركية كوسيط محايد.
- ٦- تجنب الانزلاق في معارك دينية، أو مذهبية في المنطقة (العناني، ١٥٧، ٢٠١٠).

وعلى أثر ذلك أضحت السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان بارزة بشكل كبير منذ صيف عام ٢٠٠٦ عندما قررت "إسرائيل" شن حربها الثانية على لبنان كما أسمتها، متخذة من قيام حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين في جنوب لبنان ذريعة لها، التي استمرت لمدة (٣٣) يوماً نفذت فيها "إسرائيل" عمليات تدمير ممنهج طال البشر والحجر ولم تنس كعادتها في كل حرب ارتكاب أكثر من مجزرة كي تبقى علامة لا تنسى، وانتهت الحرب بقرار صادر عن مجلس الأمن حمل الرقم (١٧٠١) وقضى بوقف الأعمال الحربية (حمودي، ٢٦٦، ٢٠١٣)، إلا أن "إسرائيل" برغم ذلك لم تحقق أي من الأهداف التي وضعتها قبل شن حربها لأستهداف حزب الله وتحييد



أبرز حلفاء إيران في المنطقة، بل زاد من قوة حزب الله وتأثيره في مجريات الحياة السياسية اللبنانية (محمد التامر، ٢٤٤، ٢٠١٥)، لهذا أدانت تركيا الحرب على لبنان وبادر رئيس الحكومة (رجب طيب أردوغان) بدور نشط على نحو خاص كواحد من القادة الإقليميين القليلين الذين تحدثوا عن الاستعمال الإسرائيلي المفرط للقوة كما عمل من أجل وقف إطلاق النار وصياغة قرار من خلال سلسلة من الاستشارات الهاتفية مع كل من الرئيس جورج بوش الأب والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان وقادة سورية ولبنان وإيران والاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى، وبينما قدرة تركيا على تغيير الوضع على الأرض محدودة جداً فقد لفتت الصحافة الإقليمية الأنظار إلى هذا النشاط التركي البارز خاصة إزاء التزام معظم القادة العرب الصمت (فولر، ١١٠، ٢٠٠٩)، إذ كان اردوغان شخصياً يربط اهتمامه بلبنان وارسال قوات تركية إليه على اعتبار أن العدوان جاء مناسبة لتجديد اهتمام حكومة حزب العدالة والتنمية بما يجري على مقربة من تركيا ومن أولوية محددة للمشاركة في قوة دولية محتملة للأنشطار في جنوب لبنان، فالموقف التركي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات (الأهلي والسلطة الرسمية والمعارضة الحزبية) فقد سجل المجتمع المدني في تركيا أحد أروع صفحات التأييد والدعم والتضامن مع لبنان فانطلقت التظاهرات والاعتصامات في كل مكان واعتبر كثير من الكتاب المؤثرين أن مقاومة حزب الله للعدوان الإسرائيلي هو دفاع عن تركيا نفسها وإلا فإن الدور سيأتي على تركيا، أما على المستوى الرسمي فقد جاء العدوان مباشرة بعد الحصار والتدمير الإسرائيلي لغزة في اثر خطف جندي إسرائيلي هناك لذا سعت الدبلوماسية التركية مع العواصم العالمية لوقف اطلاق النار عبر اتصالات هاتفية في مؤتمر روما بتأييد خطة النقاط السبع للحكومة اللبنانية، كذلك هو الحال بالنسبة للمعارضة الرسمية التي استتكرت المجازر الإسرائيلية هذا من جانب (نور الدين، ٧٠، ٢٠٠٦-٧١)، إلا أن تركيا من جانب آخر لم تحاول استعمال عبارات قوية تجاه "إسرائيل" بل اتخذت موقفاً داعماً



لوقف الحرب من خلال تشكيل قوة دولية في جنوب لبنان وقد أيدت "إسرائيل" الفكرة، ولاسيما وجود قوات تركية فيها لعدة أسباب منها: أن الجيش التركي يمتلك من المهارة الكبيرة، فضلاً عن الطابع العلماني لتركيا فهي تحاول أن يكون لديها دور إقليمي مميز وأن يكون لبنان جزء من المجال الحيوي التركي، فيبدو أن التحرك التركي تجاه لبنان سيمنحها فرصة للتدخل المباشر على خط إقليمي واضح لاستعادة مكانة تركيا الإقليمية التي افتقدتها في الآونة الأخيرة (خليل سعيد، ١٠٦، ٢٠١٦).

لهذا فإن إي موقف تركي من المسألة اللبنانية بعد الحرب كان يتطلب توازنات دقيقة والسعي إلى البقاء على مسافة واحدة من كل المجموعات اللبنانية وأن تبقى في منأى عن أي صدام مهما كان صغير، أو غير مقصود مع حزب الله، أو أي مواطن لبناني وتكثيف المساعدات الإنسانية من قبيل إعادة بناء قرى ومستشفيات ومدارس في المناطق المدمرة في جنوب بيروت وجنوب لبنان وبقاعه (نور الدين، ٢٠٠٦، ٨٠)، ولاسيما وأن لحزب الله علاقات سياسية فاعلة في تركيا محصورة بحزب السعادة الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق (نجم الدين أربكان) ومن خلال هذه العلاقة تلقى الحزب العديد من المساعدات العينية خلال الحرب (مجموعة باحثين، ١٣٠، ٢٠١٠).

وانطلاقاً من ذلك سعت تركيا لمواصلة اهتمامها بلبنان وذلك ارتباطاً بمشاركة جنود أترك في قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة منذ بداية خريف عام ٢٠٠٦ بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، وقد ترجم الاهتمام التركي بلبنان في أن أول زيارة قام بها رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى الخارج كانت إلى لبنان في الثالث من كانون الثاني ٢٠٠٧، ورغم أن الزيارة كانت ليوم واحد فقط فقد التقى أردوغان مختلف أطراف الأزمة اللبنانية وشمل ذلك لقاء مع وفد نيابي من أعضاء حزب الله، كما زار القوات التركية في جنوب لبنان وكان أردوغان حريصاً على التحذير من مخاطر الصدام الطائفي وانعكاساته المدمرة على المنطقة، وعلى الرغم من أنه لم يحقق شيئاً ملموساً في التقريب بين أطراف الأزمة، إلا أن الزيارة كانت



متوازنة في لقاءاتها وفي المواقف التي أطلقها رئيس الحكومة التركية الذي لم يتورط في الصراع بين الموالاة والمعارضة بخلاف مواقف الزعماء العرب والأجانب الآخرين، بل أن أردوغان لم يطرح نفسه، أو بلاده وسيطاً في الأزمة اللبنانية إنما أكد استعداد بلاده لقبول مثل هذا الدور في حال أجمعت الأطراف اللبنانية على هذه الوساطة وطالبت بها، وتكررت المساعي التركية خلال العام ٢٠٠٧ من أجل تهدئة التوترات اللبنانية الداخلية عبر لقاءات المسؤولين الأتراك مع مسؤولين لبنانيين سواء في أثناء القمة العربية التي انعقدت في الرياض في آذار من العام نفسه، أو عبر اتصالات هاتفية، وكانت زيارة وزير الخارجية التركي الجديد (علي باباجان) في ١٨ و ١٩ تشرين الأول إلى لبنان في إطار جولة شرق أوسطية بمثابة محطة مهمة في السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان، وقد ركز باباجان في تصريحاته على أن الحوار هو الطريق الوحيد لحل المشكلات (أبراهيم محمود وآخرون، ٢٠٠٨، ٦٩-٧٠).

وقد تجسدت السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان عبر أشكال عدة منها مساهمة القوة التركية المشاركة في اليونيفيل والمتمركزة في جنوب لبنان في إنشاء مدارس وتقديم خدمات اجتماعية، وكذلك قدوم عدد كبير من المنظمات التركية غير الحكومية إلى لبنان وتقديم مساعدات متعددة اجتماعية وغذائية وطبية، هذا إلى جانب مشاركة تركيا في مؤتمر باريس ٣ في ٢٦ كانون الثاني عبر وزير خارجيتها آنذاك عبد الله غول، وكانت قد شاركت قبلها في مؤتمر ستوكهولم للمانحين، إلا أن السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان شهدت في منتصف كانون الثاني ٢٠٠٧ بعد مرور أيام قليلة جداً على زيارة أردوغان إلى بيروت توتر كبير بعدما اكتشفت تركيا أن الحكومة اللبنانية وقعت مع قبرص اتفاقاً لتحديد المياه الإقليمية بين الطرفين بما يتيح لقبرص التنقيب على النفط ويجعل لها السيادة على المياه البحرية لكامل جزيرة قبرص بما فيها المياه الإقليمية للقسم التركي من الجزيرة، وقد اعترضت تركيا على



الاتفاق لأنه يتعارض مع وجهة النظر الرسمية حول استقلالية القسم الشمالي من قبرص، وبدأت لافتة تلك الحملة العنيفة جداً من قبل الصحف التركية بمختلف اتجاهاتها على رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السينورة (أبراهيم محمود وآخرون، ٢٠٠٨، ٧٠).

وقد استمر هذا التوتر إلى العام ٢٠٠٩ الذي شهدت خلاله السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان تطورات إيجابية تمثلت في زيارة أولى قام بها الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى تركيا في نيسان من العام نفسه وهي الأولى لرئيس لبناني منذ زيارة الرئيس اللبناني كميل شمعون في عام ١٩٥٥، وكانت زيارة امتنان لتركيا لموقفها التوفيق بين اللبنانيين، وفي نهاية تموز زار وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بيروت وكانت الزيارة الأولى له إلى لبنان كوزير للخارجية، ثم شكلت زيارة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري إلى تركيا في مطلع كانون الثاني ٢٠١٠ خطوة أخرى على صعيد تعزيز السياسة الخارجية ما بين الدولتين؛ إذ اتخذ قرار بإلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، كما تم توقيع اتفاقيات على صعيد الطاقة والنقل والصناعة والاستثمارات وما إلى ذلك، إلا أن أهمية هذه الزيارة تمثلت في أنها تأتي في أعقاب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كان لتركيا فيها دور بالتعاون مع سورية بعد الزيارة المهمة للحريري إلى دمشق التي أنهت أزمة استمرت أكثر من أربع سنوات بين لبنان وسورية، لاسيّما أن رئيس الوزراء التركي قد أشار منطقة مفتوحة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان يمكن فيها لأكثر من مئة مليون فرد التنقل دون تأشيرات، وتعمل تركيا انفتاحها على الساحة اللبنانية باعتبارها مفتاحاً للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط كما يقول داود أوغلو أن لبنان المنفتح بوابة لتركيا إلى المنطقة (أبراهيم محمود وآخرون، ٨٤، ٢٠١٠-٨٥).

وهكذا تعززت هذه الرؤية عبر ما كتبه مركز خدمة أبحاث الكونغرس عام ٢٠١٣ بأن الدور الإستراتيجي التركي من شأنه أن يكون أكثر أهمية لأن السبب



الحقيقي الذي يكمن وراء التحالف الأمريكي - التركي يعود إلى موقع تركيا بالقرب من العديد من نقاط النزاع الإقليمية المتمثلة بحزب الله في لبنان وتحالفه مع إيران وسورية وهذا يعزز بشكل كبير مكانة لبنان بالنسبة تركيا (فايسباخ ، واكيم، ٢٠١٤-٩٠-٩١).

وبعد أن شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان تطور وتحسن إلا أنها عادت لتشهد توتراً آخر بعد أن أطلق الفرع السوري لتنظيم القاعدة المعروف بـ(جبهة النصرة) سراح ستة عشر جندياً لبنانياً مقابل الأفراج عن تسعة وعشرين إسلامياً سجنوا في لبنان في ٢١ كانون الأول ٢٠١٥ فكان مشهد تبادل الأسرى حدثاً مهماً، إذ قدمت تركيا دعماً لوجستياً من خلال استضافة المفاوضات بين كبار المفاوضين اللبنانيين وقادة جبهة النصرة وبأشراف قطر كما وافقت تركيا على استضافة بعض السجناء المفرج عنهم من جبهة النصرة الإرهابية وقد انتقد اللبنانيون هذا التبادل فوصفه نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني بـ(فضيحة السيادة)(صعب، ١٨٩، ٢٠١٥-١٩٢).

وهكذا نلاحظ أن الاهتمام التركي بلبنان يأتي في سياق صراع إقليمي أوسع بين المحور التركي-القطري والمحور السعودي-الإماراتي-المصري، ما يجعل لبنان ساحة جذب وصراع. كما تطمح تركيا لتعزيز نفوذها في سورية من خلال توسيع سيطرتها في الشمال اللبناني، مستفيدة من الترابط بين البلدين عبر أنشطة مثل التجارة البحرية وربط مرفأ طرابلس بمرفأ مرسين، وقد استثمرت تركيا لحظة انفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠ لتسريع تنفيذ خططها. كما تسعى تركيا إلى الحصول على أوراق مساومة ضد فرنسا، التي تعد لبنان ذا أهمية خاصة لها، لاسيما في ظل الخلافات بينهما حول ملفات مثل ليبيا وغاز شرق المتوسط؛ وباختصار النشاط التركي في لبنان متعدد الأوجه ويهدف إلى تعزيز النفوذ التركي داخل البيئة



الإسلامية لاسيّما في شمال لبنان، ومواجهة النفوذ السعودي-الإماراتي في صراع القيادة الإقليمية (مطر، ٢٠٢٠).

واستكمالاً لما سبق لابد من الإشارة أن الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٢٣ أصبحت تشكل بعد محوري يضاف إلى الدور التركي المتنامي في لبنان، إذ تظهر تصريحات وزير الخارجية التركي (هاكان فيدان) أن القضية الفلسطينية أصبحت على رأس الأجندة التركية في المنطقة، وتسعى من خلال الأزمة إلى تثبيت دورها كفاعل إقليمي يسهم في منع اتساع نطاق الصراع إلى دول أخرى لاسيّما لبنان، الذي تعد تركيا استقراره أولوية وهذا التوجه يعزز من النفوذ التركي في لبنان عبر بوابة الدبلوماسية الوقائية والمساعي الإنسانية، بما في ذلك إيصال المساعدات إلى غزة، وعلى الصعيد السياسي تستغل تركيا الأزمة للدفع باتجاه حل الدولتين وعاصمتها القدس، وتطرح حلول جديدة للمشكلة مؤكدة على ضرورة التخلي عن الأكاذيب التي تعيق السلام، إلى جانب مناقشة قضايا إقليمية أخرى مثل ملف النزوح السوري، مما يمنحها ثقلًا دبلوماسي في المنطقة ويعزز من موقعها في الساحة اللبنانية كجزء من سعيها الأوسع لترسيخ نفوذها (تركيا: نرفض زعزعة استقرار لبنان، ٢٠٢٣).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تركيا تؤدي دوراً لا يستهان به في الواقع الإقليمي نتيجة السياسة المعتدلة التي تتبعها تجاه الشرق الأوسط ، لذلك وجدت أن دورها في لبنان لا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن تركه دون إقامة سياسة خارجية متطورة تخدم مصالحها وتتعاكس بشكل إيجابي على مكانتها في المنطقة.

المحور الثاني

إدوات السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان في ظل التفاعلات الإقليمية

أولاً- الأدوات الصلبة:

١- التدخل في الإزمة السورية: لقد عمدت تركيا إلى التورط في الإزمة السورية من خلال دعمها للمعارضة المسلحة المناهضة للنظام السوري، إذ دفعت تركيا إلى تبني مطالب الرأي العام السوري الداعي لأجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي السوري، ويلاحظ أن هذا ما رفضته سورية معتبرة الموقف التركي تدخل في الشؤون الداخلية (جاسم، ٩، ٢٠١٢)، ويمكن تفسير ذلك بعد سقوط نظام الأسد تصدت تركيا للأزمة السورية عبر مقارنة شاملة تجمع بين العمليات الأمنية على طول الحدود لمنع قيام أي كيان مسلح معادٍ، فضلاً عن إدارة ملف اللاجئين عبر استضافة ملايين السوريين وتنسيق إعادة إعمار المناطق المحررة، ودبلوماسية متعددة المستويات التي حافظت بواسطتها على توازن مع روسيا وإيران والغرب في آنٍ معاً، مما مكنها من حماية مصالحها القومية والتأثير على مستقبل سورية والمنطقة، وقد استغلت تركيا التراجع النسبي لدور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لاستثمار الفرص الناشئة أمام صعود فواعل إقليمية مثل إيران و"إسرائيل" وفصائل محلية كهيئة تحرير الشام، وتحول الصراع إلى صراع على مسارات الطاقة والهيمنة الجيوسياسية العابرة للحدود، ولضمان أمنها القومي، ويعكس هذا الاتجاه بأن تركيا قد مزجت بين حنكة عسكرية أدت إلى عدة عمليات ضد حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب لتعطيل مشروع الكرد الفاصل، وضبط دبلوماسي مكنها من تخفيف



التوترات في لبنان، واستثمار اقتصادي عبر مشاريع إعادة الإعمار شمال سورية، وفي الوقت نفسه، دافعت تركيا عن التضامن مع الأشقاء في فلسطين وليبيا والصومال باعتبارها درعاً للإقليم في مواجهة ما تصفه بالتهديدات الإمبريالية والصهيونية، فنجحت بذلك في ترسيخ دورها كقوة إقليمية ضمانة للسلام والاستقرار عبر لبنان التي سعت تركيا إلى توسيع حضورها فيه باعتباره جزء من البيئة الجيوسياسية المتأثرة بالأزمة السورية عبر تعزيز علاقاتها مع الأطراف السياسية اللبنانية وزيادة نشاطها الدبلوماسي من أجل الحفاظ على استقرار لبنان بوصفه جزء من أمنها الإقليمي الأوسع (K. E., Ercan, ٢٠٢٥-٢٠٢٩).

٢- **التأثير في القضية الفلسطينية:** تعد القضية الفلسطينية أحد الأدوات الرئيسة للنفوذ التركي في لبنان، إذ تستخدم تركيا هذه القضية لتعزيز شرعيتها السياسية في المنطقة العربية وتوسيع نفوذها، لاسيما مع الفاعلين غير الحكوميين داخل المخيمات الفلسطينية، فضلاً عن ذلك توظف تركيا القضية الفلسطينية كأداة لموازنة نفوذ إيران وحزب الله، من خلال دعمها للقضية الفلسطينية دون الانخراط في المحور الإيراني، وفي هذا السياق قد تطورت هذه الاستراتيجية بعد عام ٢٠١١ إذ تحولت القضية من مجرد أداة للقوة الناعمة إلى أداة ذات بعد صلب تستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية في الساحتين اللبنانية والإقليمية، وقد أبرزت التفاعلات المرتبطة بالحرب في غزة عام ٢٠٢٣ هذا الدور المتجدد، وهنا وظفت تركيا القضية الفلسطينية لتعزيز حضورها الإقليمي والتأثير في التوازنات القائمة الأمر الذي ينعكس بشكل واضح في الساحة اللبنانية (Çevik, ٢٠٢٤, ٥).

ثانياً - الأدوات الناعمة:

تكثف تركيا نفوذها في لبنان من خلال مجموعة من الأدوات الناعمة التي تهدف لتعزيز حضورها الإقليمي وتشمل الآتي:-

١- **زيادة السوق الاستهلاكية:** تعمل تركيا على تلبية احتياجات السوق اللبنانية بمنتجاتها، مستفيدة من سياسة تنمية الصادرات ويمكن تفسير ذلك بأن تركيا تعد في لبنان سوق واعدة يمكن أن تستوعب السلع التركية وتوفر زبائن لها لاسيما في شمال لبنان ومدينة طرابلس.

٢- **التقارب مع التيارات السياسية:** تسعى تركيا لتعزيز نفوذها السياسي عبر إقامة اتصالات كثيرة مع تيار المستقبل ولاسيما مع الشخصيات المقربة من سعد الحريري وتوجيه رسائل سياسية لمختلف الأطراف اللبنانية، ويفسر هذا التقارب في سياق المنافسة الإقليمية مع السعودية، ويلاحظ هنا أن تركيا تسعى لتقييد مصالح السعودية في لبنان مما يعكس بعدها الاستراتيجي في المشهد اللبناني.

٣- **تقديم دعم للتوجه الإخواني:** تقدم تركيا دعم لجماعة الإخوان المسلمين اللبنانية مثل شخصيات "سالم الرافعي"، وذلك تماشياً مع نهج الحكومة التركية الداعم للإخوان في المنطقة الذي تهدف تركيا من خلاله لبناء شبكة من الجماعات ذات الأيديولوجية الإخوانية التي يمكن أن تؤثر في المعادلات الإقليمية في المستقبل (ولي زادة ٢٠٢٠).

٤- **نهج العثمانية الجديدة:** تندرج جهود تركيا لزيادة نفوذها في لبنان ضمن نهج "العثمانية الجديدة" الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية، ويتم ذلك من خلال دعم الأتراك الذين يعيشون في لبنان فقد منح ما يقارب الـ (٥٠) ألف لبناني الجنسية التركية، وفي ضوء هذه المعطيات فإن ذلك محاولة

لتعويض إخفاقاتها الإقليمية لاسيما في سورية وتعزيز وجودها في غرب آسيا.

٥- **توسيع المنح التعليمية والأنشطة التنموية:** تستخدم منظمة "تيكا" التركية المنح الدراسية كوسيلة لخلق ولاء لدى اللبنانيين، إذ استفاد ما يقارب الـ (١٠) آلاف لبناني من هذه المنح، ويظهر ذلك بأن تركيا تركز على مناطق مثل طرابلس وعكار من خلال المراكز التربوية، وتأهيل الجامعة اللبنانية في طرابلس وإعادة تأهيل مستشفى صيدا.

٦- **الجمعيات الثقافية:** لقد أسست جمعيات مثل "الجمعية اللبنانية التركية" و"الجمعية الثقافية التركية في لبنان" وذلك بهدف توثيق الروابط الثقافية والاجتماعية والعلمية، والتعاون في نشر اللغة التركية عبر المركز الثقافي التركي والدراما والمسلسلات التركية التي تؤدي دور كبير في تعليم اللغة التركية وتعزيز صورة تركيا، كذلك تهتم جمعيات أخرى مثل "رابطة الشباب اللبناني التركي" و"جمعية الصداقة اللبنانية التركية في صيدا" بتعزيز هذه الروابط.

٧- **العمل على إحياء التراث العثماني:** لقد تولّى الجانب التركي ترميم المعالم الأثرية العثمانية في لبنان مثل التكية المولوية وساعة التل في طرابلس، والسبيل الحميدي في بيروت، ويوضح ذلك محاولة لربط لبنان بالذاكرة التاريخية التركية وتعزيز الهوية الثقافية المشتركة (الياس، ٢٠٢٢).

إلا أن ما نريد ذكره بهذا الصدد أن هذه الأدوات المتكاملة قد تمثل ركيزة مهمة لتوسيع النفوذ التركي في لبنان، وتسهم في بناء قاعدة شعبية وثقافية تدعم الأهداف الجيوسياسية لتركيا في المنطقة.

المحور الثالث

مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان

يمكن أن نحدد السياسة الخارجية التركية تجاه لبنان مستقبلاً بالسيناريوهات الآتية:-

أولاً- السيناريو الأول: تنامي الدور التركي:

ويستند هذا المسار على افتراض مفاده تصاعد الدور التركي الإقليمي التركي تجاه لبنان في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان بشأن الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر وهو مسار بدأ يتضاءل بسبب الظروف الداخلية لتركيا وتساعد دور المعارضة التركية التي تجسدت في المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة في تركيا على حكومة العدالة والتنمية في ٢٠١٦/٧/١٥ التي لعبت دور المحفز لتحولات في السياسة الخارجية التركية ومنعطفاً رئيساً في المعادلة التركية، إذ أن تركيا بعد هذه المحاولة فقدت فائض القوة الجيوسراتيجي للمضي في سياستها الخارجية تجاه لبنان، لاسيّما بعد أن عرفت علاقتها مع الحليف الأكبر وهي الولايات المتحدة الأمريكية تصعيداً ملحوظاً على هامش المحاولة الانقلابية وامتناع واشنطن عن تسليم (فتح الله غولن) الذي سعى أردوغان إلى تعليق مسؤولية كل ما جرى عليه، لهذا من المؤكد أن تحولات كثيرة ستطرأ على صناعة القرار السياسي الخارجي التركي وسيكون لبنان في مقدمة من سيستفيد من هذا التطور الجديد في السياسة التركية اذا استطاع احتواء تركيا وفق منظور جيوسراتيجي يؤكد على عمق النظرة الجيوسياسية اللبنانية، وهو أمر لا يمكنه أن يتجاوز المعادلة الصعبة التي فرضها صمود لبنان استراتيجياً لأحتواء تركيا بوسائل القوة الناعمة على الطريقة الروسية والإيرانية، وهذا الاحتمال يتوقف على مدى زيادة الاستثمارات



والمساعدات وتعزيز الحضور في شمال لبنان عبر توسيع النفوذ الثقافي والتعليمي وتجنب أي صدام مباشر مع إيران.

ثانياً- السيناريو الثاني: انكفاء الدور التركي:

يفترض هذا المسار استحالة تحقيق الدور التركي الإقليمي فالأهداف التي وضعتها حكومة أردوغان في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات ومنها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا عدة في نفس الإطار لم تحقق بالشكل المطلوب الأمر الذي يستدعي التراجع عن لبنان والانكفاء نحو الداخل، وهو أكثر المسارات وضوحاً لأنه سيقصر على دور تركيا على تحقيق ترابط إقليمي مع دول أكثر منها قوة وتأثيراً وهذا الأمر يتعلق بالسياق الجيوبوليتيكي للصراع في المنطقة الذي يقوم على قواعد لعبة الشطرنج، لاسيّما أن سياسة أردوغان تجاه لبنان هي اليوم أصبحت أمام خيارين: إما أن يستمر في أجنده الإخوانية ضارباً عرض الحائط بجوهر المهمة الموكولة إليه جيوبوليتيكا؛ وإما سيلتقط الإشارة ويعلمها صفر مشكلات برسم الاستحقاق الجيوستراتيجي الأمريكي في المنطقة وهو ما يفسر إقدامه على اقحام تطبيع المطلق مع إسرائيل ضمن مجموعة من المصالحات وهو أمر فرضه واقع المقاومة لمشروع التقسيم مما جعله موضع تقاهمات دولية، لذا فالمرحلة القادمة وفق هذا الاحتمال هي مرحلة الانتصار اللبناني والانحدار الأردوغاني في قذرية سياسية تكشف ملامحها يوم بعد يوم بعد تطبيع تركيا لعلاقاتها مع "إسرائيل" المعروفة بعداؤها للبنان باعتبارهم ممثلي المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي مدى تحقق هذا السيناريو يتوقف على مدى انشغال تركيا بملفات الأزمات الإقليمية أو أزماتها الاقتصادية ومدى استمرار الحرب الأمريكية-الاسرائيلية على إيران التي اندلعت عام ٢٠٢٦ وغير معروفة نهايتها حتى الآن.

وبناء على ما سبق فإن الاحتمال الإقرب للتحقق يتمثل في انكفاء الدور التركي في لبنان خلال المستقبل المنظور، فإن دورها لن يكون مهيمناً مقارنة بالدور الإيراني في لبنان، فهو مقيد بقيود سياسية، نظراً لطبيعة النظام السياسي اللبناني وتجذر قيود قوى إقليمية متنفذة وهذا يعتمد على طبيعة العلاقات التركية-الخليجية ومدى التقارب بينها وتوازن القوى داخل لبنان، وبالتالي فإن تركيا بعد الحرب الأخيرة الأمريكية الإسرائيلية- الإيرانية والتي دخلت لبنان طرفاً فيها فإن تركيا سوف تتجه إلى تبني إستراتيجية احتواء ناعم داخل لبنان من بناء نفوذ متوازن طويل الأمد للاستفادة من الفراغات السياسية.

الخاتمة والاستنتاجات:

تواجه تركيا تحدياً جديداً وجدياً في سياستها الخارجية تجاه لبنان منذ العام ٢٠٠٢ ومع أن لبنان ليس مجالاً حيويّاً لتركيا إلا انه بدأ يتحول إلى ذلك بسبب التوجهات الإسلامية وامتداداتها لحزب العدالة والتنمية سواء داخل لبنان (العلاقة مع سعد الحريري)، أو مع الدول الخليجية عبر الاستثمارات المالية الهائلة داخل تركيا، وهذه العوامل لم تكن موجودة قبل حزب العدالة والتنمية وأغلب الظن انه لو كانت هناك حكومة غير إسلامية داخل تركيا لما كانت السلطة هناك تحاول القيام بدور شرق أوسطي غير واضح الآفاق أساساً بالنسبة للمصالح التركية ولاسيما في لبنان، لهذا اذا قررت الحكومة التركية اقحام تركيا داخل اللعبة الشرق أوسطية ومن البوابة اللبنانية فعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الاستنتاجات الآتية لتبني على الشيء مقتضاه:

- ١- مراعاة الانتماءات المذهبية المختلفة في الدولتين وهذا دليل على أهمية العامل المذهبي وأدراك تركيا لهذه الحساسية، إذ تتميز تركيا ببنية مذهبية هشة مع وجود ١٥-٢٠ مليون علوي فيها يشكلون على الأقل خمس السكان ومجاورتها لمحيط يشهد مثل هذه الحساسية في لبنان.



- ٢- الحساسية العربية التركية التي شهدت تحسناً مهماً في عهد حزب العدالة والتنمية ولا يفترض بالحزب أن يعيد العلاقات التركية- اللبنانية إلى عقود التوتر من خلال الاصطدام بقوة هي حزب الله الذي أصبح يمثل الممثل الأعلى للعنفوان العربي على امتداد الساحة الشعبية العربية.
- ٣- العلاقات مع إيران المجاورة جغرافياً مع تركيا لاسيّما أن المصالح التركية مع إيران تتقدم على ما عداها من علاقات من دول بعيدة حتى ولو كانت ذات مصادر مالية مهمة لتركيا.
- ٤- العلاقات مع سورية التي هي بوابة تركيا إلى العالم العربي ومن دون علاقات حسنة مع سورية تبقى تركيا خارج البيت العربي بما فيه لبنان بسبب المصالح الكبيرة مع سورية على مختلف الأصعدة.
- ٥- العلاقات مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية وأهميتها لتركيا في الملف الأوربي والأرمني الذي يتطلب الحصول على دعم الطائفة الأرمنية في لبنان والاقتصادي الذي يؤثر على مستقبل حزب العدالة والتنمية نفسه.

المصادر:

- ١- أبراهيم محمود وآخرون، أحمد. ٢٠٠٨، حال الأمة العربية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ثنائية التقنيات والاختراق. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢- أبراهيم محمود وآخرون، أحمد. ٢٠١٠، حال الأمة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٠ النهضة أو السقوط. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٣- تركيا : نرفض زعزعة استقرار لبنان. ٢٠٢٣. مقال منشور. Imlebanon. متاح على الرابط الاتي: <https://www.imlebanon.org/2023/10/17/turkey-> /lebanon432111
- ٤- جاسم حسين ، مصطفى. ٢٠١٢، الدور الإقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية. العدد ٢٠.
- ٥- جمال حيدر ، سه روه ر. ٢٠١١، العلاقات التركية- الأمريكية من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٩. أربيل- العراق: مطبعة منارة.
- ٦- حمودي، سناء. ٢٠١٣، دروس ما بعد الحرب: إسرائيل- حزب الله والمقاومة الفلسطينية. مجلة حمورابي. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٥).



- ٧- خليل سعيد، رؤى، ٢٠١٦، العلاقات التركية الإسرائيلية تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. بغداد: العراق: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٨- صعب، بلال، ٢٠١٥، لبنان وصفقتها مع الشيطان تبادل الاسرى بين لبنان وجبهة النصرة، سلسلة البيان. بغداد-العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط. العدد (٤).
- ٩- عبد مطر، ظفر، ٢٠١٣، السياسة الأمنية الأمريكية تجاه النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية.
- ١٠- العناني، خليل، ٢٠١٠، مع الولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية متبادلة. من كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. تحرير: محمد عبد العاطي، بيروت- لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ١١- فايسباخ، موريال ميراك، و واكيم، جمال، ٢٠١٤، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢. بيروت-لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- ١٢- فولر، جراهام، ٢٠٠٩، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي. أبوظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ١٣- مجموعة باحثين، ٢٠١٠، السنة في لبنان رهانات السياسة والطائفة. دبي- الامارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
- ١٤- محمد التامر، عبادة، ٢٠١٥، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجاً). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ١٥- مطر، علي، ٢٠٢٠، الدور التركي في لبنان: الأهداف والإدوات. مقال منشور. الحدث اليوم، ٢٦ أيلول ٢٠٢٠. متاح على الرابط الاتي:
<https://search.app/etWDugftjF1cPaW3A>
- ١٦- نور الدين، محمد، ٢٠٠٦، تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات. مجلة شؤون الأوسط. بيروت: لبنان مركز الدراسات الإستراتيجية. العدد (١٢٣).
- ١٧- ولي زادة، رامين، ٢٠٢٠، نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان الخلفيات والعواقب. قسم الترجمة والتحرير. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد. متاح على الرابط الاتي:
<https://share.google/wMiXPly0ypWnsNd4V>
- ١٨- الياس، غريس، ٢٠٢٢، الدور السياسي التركي في لبنان. دار المشرق، متاح على الرابط:
<https://urli.info/1mZyn>
- 19- K. E. Ercan M ،Yıldırım، ٢٠٢٥، Geopolitical and Strategic Analysis of the Syrian Problem after Regime Change. Anadolu Üniversitesi.:AKADEMİK HASSASIYETLER. Year11. Issue27.
- 20- Çevik ،Salim، ٢٠٢٤، Turkey's Reconciliation Efforts in the Middle East. Berlin:SWP Research Paper.